



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-11-23

المرشحات احتجاجاً وطالبن بمنصات محترمة

تحويل مقطورات الجرارات والشاحنات إلى منصات لتنشيط الحملة الانتخابية بالبويرة!

فضلت عدة مرشحات لمحليات نوفمبر 2021، تجنب الجلوس إلى جانب المرشحين فوق مقطورة جرار أو مقطورة شاحنة من الوزن الثقيل، وهذا لتفادي انتشار صورهن في مواقع التواصل الاجتماعي والتي عادة ما تكون متبوعة بتعليق هزلية وساخرة على نحو مرشحات الجرارات والشاحنات. وعادة يفضل مسؤولو مكاتب الأحزاب السياسية ببليديات البويرة تفادي صناعة منصة خشبية حتى وإن كانت بسيطة، بسبب غلاء مادة الخشب، وتقادي تعرضه إلى تلف بفعل الأمطار الكثيرة التي تهطلت منذ بداية الحملة الانتخابية، ويفضلون كراء مقطورة شاحنة أو جرار لبضعة ساعات ويسعر رمزي من عند أحد الفلاحين لتنشيط الحملة، كما أن بعض الأحزاب وجدت مناضل أو متبرع دائم بشاحنة أو جرار والذي ينتقل من بلدية إلى أخرى بنفس الديكور ومحملاً بالمناضلين لمحاولة إيهام الناس على أن للحزب قاعدة شعبية قوية، رغم تواجد نفس الوجوه في كل الأماكن. لكن ما هو مؤكد منذ بداية الحملة الانتخابية، أن جرارات وشاحنات الحملة أخلطت بطريقة لا يمكن تصورها حسابات أغلبية المواطنين الذين يظنون أن تواجد الجرارات أو الشاحنة بمنطقتهم كان من أجل تسويق مادة البطاطا بسعر 50 دج، لكن صدمتهم تكون كبيرة، بمجرد ظهور مرشحين ببدلات كلاسيكية فوق هذه المقطورات وهم يوزعون ابتسامات على الجميع.

فاطمة عكوش

احتجت نهاية الأسبوع عديد المرشحات للانتخابات المحلية بولاية البويرة من إقدام زملائهن في القوائم الحزبية على تنشيط الحملة الانتخابية بالبليديات والقرى والمدائر فوق مقطورات الجرارات الفلاحية المهترئة والشاحنات من الوزن الثقيل، والتي يفضل المرشحون تحويلها إلى منصات لتنشيط الحملة، ما خلق حرجا كبيرا للمرشحات السيدات اللواتي وجدن صعوبة في الصعود والنزول من المنصة.

وحسب عديد المرشحات، فإن إقدام أحزابهن على تخصيص مقطورة جرار فلاحي أو مقطورات الشاحنات من الوزن الثقيل التي تستعمل عادة لنقل السلع أو مواد البناء وتحويلها إلى منصة لتنشيط الحملة الانتخابية لمحليات 27 نوفمبر، يعتبر - حسبهن - تقليلا من شأن النساء خاصة المرشحات من الوزن الثقيل اللواتي يجدن صعوبة كبيرة في الصعود فوق منصة الجرارات أو الشاحنة، ما يرغمهن على البقاء رفقة المواطنين، رغم أن أغليتهن يؤكدن أنهن تنقلن إلى القرى والمدائر من أجل إلقاء خطابات للمواطنين لإقناعهم بضرورة التصويت عليهن.

ومن جهة أخرى، أكدت عدة مرشحات في اتصالهن بالشروق، على أن الحزب الذي لا يستطيع توفير منصة محترمة مصنوعة من الخشب للمرشحين، واعتماد سياسة "البريكولاج" حتى في شروط تنظيم الحملة، لا يمكن أن يثق فيه المواطن، ولا يمكن أن ينتظر منه الكثير. على صعيد آخر،

بداية الصمت الانتخابي منتصف ليلة اليوم مترشحون يستغلون مشاريع الدولة في المزاد الانتخابي!

أسماء بهلولي

بمقاعد في المجالس البلدية والولاية على حساب مشاريع الدولة التي تم التخطيط لها في برنامج عمل الحكومة، رغم أنها لا تدخل في مجال اختصاصهم، وهي بمثابة القشة الأخيرة التي يتشبث بها المترشح للفوز في هذه الانتخابات بعد أن استشعر هذا الأخير عدم رغبة لدى المواطن في المشاركة في العمل السياسي.

ويأتي هذا بالتزامن مع انتهاء الفترة القانونية المحددة لهذه الحملة، الثلاثاء، لتتعلق بعد ذلك فترة الصمت الانتخابي التي ستواصل إلى غاية يوم الانتخاب، حيث "لا يمكن لأي كان، مهما كانت الوسيلة وبأي شكل كان، أن يقوم بالحملة خارج الفترة المنصوص عليها قانونا". للإشارة، فقد أكدت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أن الحملة الانتخابية التي دامت ثلاثة أسابيع مرت وفق ضوابط قانونية صارمة، من بينها منع كل مترشح أو شخص يشارك في الحملة الانتخابية من استعمال خطاب كراهية وكل شكل من أشكال التمييز، مع ضمان استفادة كافة المترشحين من حيز زمني منصف في وسائل الإعلام السمعية-البصرية المرخص لها بالممارسة.

كما شدد قانون الانتخابات أيضا على أنه "يمنع نشر وبت سبر الآراء واستطلاع نوايا الناخبين قبل 72 ساعة من تاريخ الاقتراع على التراب الوطني و5 أيام بالنسبة للجالية الوطنية المقيمة بالخارج".

وعادت السلطة في بيان لها لتذكر بأن تمويل الحملة الانتخابية يخضع لمراقبتها من خلال تفويض لجنة تنشأ لدى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

لجأ مترشحون لمحليات 27 نوفمبر الجاري إلى استباحة مشاريع الدولة وإقحامها في برنامجهم الانتخابي كآخر ورقة لاستمالة الناخبين عشية الصمت الانتخابي، ورافق هؤلاء خلال خرجاتهم ليوم الاثنين، عبر الترويج لمشاريع منح تراخيص الأراضي وبرنامج السكن ومخطط تهية الطرقات والتزويد بشبكة الماء الشروب، والتي أعطت الحكومة بشأنها الضوء الأخضر، وكأنها مبادراتهم الشخصية التي تبنيها بقوة، على أمل نجاحهم في جر الناخبين إلى صناديق الاقتراع.

في آخر محاولة لكسب أصوات الناخبين للمحليات المقبلة، استغل المترشحون كل الوسائل المباحة وغير المباحة لترويج برامجهم الانتخابية عشية الصمت الانتخابي، وحاول هؤلاء هذه المرة السزج بمشاريع الدولة التي ستدخل حيز التنفيذ بداية من السنة المقبلة، للتشهير بها على أساس أنها برامج تنموية ستتحقق بمجرد وصولهم لكرسي "المير" أو لمقعد في المجلس الولائي المقبل.

وحسب ما رصدته "الشروق" فقد حاول المترشحون في آخر أسبوع من الحملة "التجسس" لدى الإدارات لمعرفة المشاريع التي تتواجد على طاولتها والمتحصلة على الضوء الأخضر من الحكومة، من أجل استغلالها في خطابهم الانتخابي الأخير، على أمل كسب أصوات جديدة تضاف إلى سجلهم وتمنحهم فرصة للفوز بهذه الانتخابات، خاصة في ظل العزوف الكبير للمواطن على هذه الانتخابات. ويسعى هؤلاء عبر هذا الخطاب الجديد إلى الفوز

خيارا

أ. بنت نعم

ت عديدة يتهددها العزوف في أغلب

الأحيان غير خطيرة» حسب التقييم الأولي السالف الذكر لرئيس السلطة المستقلة للانتخابات. ومن نافذة التذكير بخصوص التجاوزات بأن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، تضمن أحكاما جزائية صارمة، لردع كل أنواع المخالفات المعرقة لسير الانتخابات، بهدف ضمان نزاهة العملية الانتخابية في جميع مراحلها، و تتراوح العقوبات المنصوص عليها في هذا الإطار بين الغرامة المالية والحبس، أو كليهما بحسب خطورة المخالفة و تكرارها و بحسب المسؤولية المنوطة بالمخالف. وكشف محمد شرفي من جهة أخرى: «أن مجلس الدولة صادق لمصلحة 75 في المائة من قرارات رفض الترشيح التي اتخذتها الهيئة، في الوقت الذي تم فيه إلغاء 25 في المائة من قرارات الرفض المتبقية من طرف الهيئات القضائية، مجدداً التزام الهيئة مكافحة التزوير والمال الفاسد خلال الانتخابات». غير أن تعليق الهيئة لتبرير إبطال القضاء لثلاثي قرارات الرفض الصادرة عنها، يوجب التساؤل الملح من منطلق أن كلا من القضاء والهيئة يستندان إلى نفس القوانين الضابطة لسير العملية الانتخابية؟ الأمر الذي قد يستدعي تدقيق مفهوم شبهة المال الفاسد»، و تحديده قانونا لتجاوز الاستعمال المفرط له كذريعة لرفض الترشيحات. و بينما يتفاعل المترشحون ورؤساء الأحزاب، في توقعاتهم بمشاركة مرتفعة نسبيا مقارنة مع الاستحقاقات السابقة، يرى بعض المحللين المتابعين للحدث الانتخابي، أن الناخبين منشغلون أكثر بأوضاعهم المعيشية، و تدهور قدرتهم الشرائية، و تبعات وباء كورونا عليهم و على ذويهم، فضلا عن اهتمامهم بتوتر علاقات بلادهم مع المغرب وفرنسا، و هي عوامل قد ترجع كفة العزوف عن التصويت، و هو ما تميل إليه قرارات العديد من وسائل الإعلام، عبر قراءة في «فناجين»، وسائل و مواقع التواصل الاجتماعي، التي تحولت إلى شاشة عملاقة تسع كل القوائم الانتخابية، و كل الوعود و البرامج كذلك، غير أن الكثير من «الإشهار» يقتل «الإشهار» وخاصة منه الانتخابي. و رغم كل هذه العوامل المثبطة، فإن الهيئة الناخبة مطالبة بأن تتحمل مسؤوليتها الوطنية يوم 27 نوفمبر، من خلال المشاركة القوية في التصويت، لإفضال مزاييدات أطراف، حددت لنفسها هدفا وحيدا، هو التشويش على هذا العرس الانتخابي، الذي يحظى بخيارات عديدة إيجابية، لكن يتهددها خيار العزوف الذي لا يخدم أحدا.

ضمامنا لمصادقية وشفافية الاستحقاق الانتخابي ليوم 27 الجاري، تواصل مؤسسات الدولة وهيئاتها، المهام المنوطة بها ملتزمة بكل ما نص عليه القانون العضوي المعدل المتعلق بنظام الانتخابات، وهو ما من شأنه إضفاء المزيد من الشفافية والمصادقية على أعمالها، ومن خلالها على سير الانتخابات ككل. ولعل في حرص السيد محمد شرفي رئيس السلطة المستقلة للانتخابات تتبع كل نقائص العملية الانتخابية منذ تنصيب هيئته، وإشهاد الرأي العام عليها من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وإشعار وتبليغ الجهات المختصة أو المعنية بها مباشرة، ما يؤكد الالتزام بتوفير شروط الشفافية. «وفي تقييم أولي، كان شرفي قد أعرب عن «ارتياحه» إزاء التحضيرات الخاصة بالحملة الانتخابية لانتخابات 27 نوفمبر، متوقفا عند التنسيق بين هيئته و المجتمع المدني ومؤسسات الدولة، ما «ينبئ بنجاح الانتخابات المقبلة»، حسب توقعاته. و حسب السيد الشرفي دائما، فإن «تقييم مجريات الحملة كان ايجابيا مع تسجيل خروقات بسيطة لا تزيد عن 3 إلى أربع حالات - خلال الأسبوع الأول - و قد تم تداركها، بتوجيه ملاحظات لمسؤولي القوائم الانتخابية حولها، لتفادي تكرارها أو الوقوع فيها» مرة أخرى؛ ملاحظا في ذات السياق: أنه «لا توجد حملة انتخابية دون تجاوزات أو انحرافات عن القواعد الانتخابية، ولقد سجلنا بعضا من الخروقات البسيطة منها؛ ما يخص عدم احترام البرتوكول الصحي لمواجهة فيروس كورونا؛ وأخرى تخص وجوب حسن التعامل مع ممثلي وسائل الإعلام، أثناء أداء مهامهم، خلال تغطيتهم لمختلف التجمعات و النشاطات المسطرة ضمن برامج الحملة الانتخابية». وكشف المسؤول ذاته؛ بأنه منذ الأسبوع الأول من هذه الحملة تم و«لأول مرة، تنصيب عشرات مراكز البث المباشر، من خلال 4 مراكز جهوية للتجمعات الشعبية لمتابعة تدخلات منشطي الحملة و نقلها مباشرة إلى قاعة لجنة تابعة للسلطة، مكلفة بمراقبة مضمون الخطابات، للتأكد و الحرص على أنها لا تتضمن شعارات الكراهية»، موضحا بأن «ما يقوله المترشحون لناخبيهم أمر لا يخص الهيئة، لكن عبارات الكراهية و التفرقة هو ما تحرص على تفاديه و تنبيه المترشحين إليه».. و أيضا كان حجم المخالفات المسجلة فإنه يظل محدودا، مقارنة بالعدد الكبير للأحزاب السياسية والقوائم الحرة المشاركة في هذه الاستحقاقات»،

الحملة الانتخابية تنقضي اليوم.. والأحزاب تؤكد:

هذه بضاعتنا.. ولكم الاختيار

- حملة انتخابية بدون "مال فاسد"
- القدرة الشرائية تلعب دورا في الحملة الانتخابية
- برامج موضوعية ووعود عقلانية

تنقضي منتصف ليلة اليوم آجال الحملة الانتخابية تحسبا للمحليات المزمع عقدها نهاية الشهر الحالي، بعد ثلاثة أسابيع تسابقت فيها مختلف التشكيلات والقوائم الحرة لإقناع المواطن والكتلة الناخبة ككل من أجل منحهم صوته، من خلال طرح برامجهم وحلولهم التي يرونها من أجل الخروج من الأزمات المحلية وتلبية حاجيات المواطن اليومية، في انتظار يوم الفصل الذي ستكون فيه الكلمة للمواطن.

الانتخابية في أحسن الظروف .

الظروف الاجتماعية والاقتصادية مرتبط الفرس

وتزامنت الحملة الانتخابية التي خاضتها معظم القوائم الانتخابية مع وضعية اجتماعية واقتصادية متردية، خصوصا في ظل ارتفاع الأسعار وتردي القدرة الشرائية للمواطن، الذي يؤكد في كل مرة على ضرورة الالتفات إليه، وكذا الوضع الاقتصادي للبلد الذي استعاد عافيته مؤخرا، وينتظر من قانون المالية أكثر تحسينا مستقبلا، والظاهر أن عديد الأحزاب السياسية ركزت على هذه النقطة، من أجل التأكيد أنها تحمل برنامجا طموحا يمكن من تحسين القدرة الشرائية والحفاظ عليها، وكذا تلبية حاجيات

المواطن اليومية، وهو ما قد يجعل المواطن يقبل على الصندوق في حال تقديم ضمانات أكثر

آمال في نسبة مشاركة كبيرة

يأمل عديد التشكيلات السياسية أن تكون نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية القادمة كبيرة، ولعب مجمل القوائم على وتر تحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنين في سبيل كسب ودهم ودفعهم نحو الصندوق والتصويت لصالحهم، لكن التخوف تسرب لكثير المرشحين أن يكون العزوف يوم الانتخاب، خصوصا إذا استمرت الظروف الاجتماعية في التردى وتراجع القدرة الشرائية المستمرة، والذي قد يترجم بتراجع نسبة المشاركة يوم الانتخاب .

وأمام انتهاء فترة الحملة الانتخابية اليوم، وعرض الأحزاب السياسية لبضاعتها، تبقى الكلمة الأخيرة للناخبين يوم الاقتراع المصادف لـ 27 نوفمبر الجاري.



والتأزر في مثل هذه المواقف، واستغلال هذه الاستحقاقات لتكوين جبهة داخلية متينة، كل هذا يعتبرونه واجبا للأحزاب وضمنا نضالهم المستمر .

قانون الانتخابات والسلطة الوطنية نالا نصيبهما من الانتقاد

عرفت الحملة الانتخابية انتقادا لقانون الانتخابات الجديد الذي يتم العمل به لأول مرة، خصوصا من ناحية العديد من المواد التي اسهمت، وحسب العديد من التشكيلات السياسية، في إسقاط قوائمها الانتخابية، سواء في الولاية أو البلدية، مطالبين بضرورة تعديله تحسبا للاستحقاقات القادمة، في حين نالت السلطة المستقلة للانتخابات هي الأخرى نصيبها من الانتقاد، والتي لم توفق في التسويق للقانون الجديد، مع عدم الإغفال عن دورها وجهودها، في تحسين الأوضاع أكثر و السهر على سيرورة العملية

عبد الرؤوف . ح

حملة نظيفة بعيدة عن التجاذبات

سارت الحملة الانتخابية التي حددت السلطة الوطنية للانتخابات ووفقا للقانون مدتها بثلاثة أسابيع بشكل محترم، نظيف، بعيد عن كل التجاذبات والتلاسنات وتصفية الحسابات بين مختلف القوائم التي قررت المشاركة في هذا الاستحقاق، فقد ركزت جل هذه التشكيلات على التعريف بمرشحيها وعرض بضاعتها و شرح برنامجها الانتخابي، مستغلة الفرصة والوقت لإقناع المواطن المنتخب لمنحهم صوته، بعيدا عن مهاجمة الطرف الآخر، وهذا عكس عديد الحملات الانتخابية السابقة التي شهدت

تجاذبات سياسية وتراشقا بين عدد من التشكيلات السياسية، أخرجت الحملة من إطارها وهدفتها المنصوص عليه قانونا .

تركيز قوي على الرد على الهجمات والضربات الخارجية

المستمع والمتتبع للحملة الانتخابية، يلاحظ جليا أن المشاركين في هذه الحملة وعلى رأسهم التشكيلات السياسية "المعروفة" خصصت جزءا من خطاباتها خلال التجمعات الشعبية للرد على الحملات الشوعاء والاستفزازات التي طالت الجزائر في الآونة الأخيرة من الجارة الغربية والدول الحليفة لها والمدعمة لمخططها وعلى رأسها الكيان الغاصب، الذي أكد هؤلاء أن الجزائر شعيا ودولة لن تخضع ولن ترقع له، ولاستعماله المغرب أداة في هذه الهجمات، مشددين على ضرورة التلاحم والتكاتف

اتهمتا مندوبية السلطة الولائية بعدم تطبيق القانون وتعليمات الرئيس تبون بالاحياء

«حمس» وقائمة حرّة تنسحبان من الانتخابات المحلية في «الرياح» بالوادي!

بداية من يوم غد بسبب الانتخابات

عطلة لمدة 5 أيام للتلاميذ

التلاميذ سيعودون إلى المؤسسات التربوية يوم الإثنين المقبل

إلى غاية يوم الأحد المقبل. وفي سياق ذي صلة، شرعت وزارة الداخلية، منذ حوالي 15 يوما، في تعيين المؤسسات التربوية التي سيتم تحويلها إلى مراكز للانتخاب، حيث تقوم حاليا رفقة اللجان الولائية المختلطة التي تضم ممثلين عن مختلف القطاعات الوزارية المعنية بعملية الانتخاب، بتنظيم زيارات معاينة لتفقد كافة الجوانب التنظيمية على مستواها.

وبالمقابل، فإن وزارة التربية الوطنية، لم توجه مراسلة بخصوص المؤسسات التربوية التي سيتم استغلالها كمراكز اقتراع خلال الانتخابات المحلية المزمع إجراؤها في 27 من الشهر الجاري، كما لم تحدد بعد الوزارة العطلة التي سيستفيد منها التلاميذ في مختلف الأطوار.

وفي الوقت ذاته، فإن وزارة التربية الوطنية، أعلنت أن اختبارات الفصل الأول ستمبرم اج ابتداء من تاريخ 30 نوفمبر الجاري، أي يوم الثلاثاء القادم، بالنسبة لتلاميذ الطورين المتوسط والثانوي والابتدائي، أي بعد الانتخابات المحلية.

نوال زايد

كشفت مصادر مطلعة، بأن المؤسسات التربوية، خاصة الابتدائيات، ستكون تحت تصرف السلطة الوطنية للانتخابات، بداية من يوم الأربعاء، وهذا تحسبا للانتخابات المحلية التي ستكون يوم السبت القادم.

وحسب المعلومات المتوفرة لدى «النهار»، فإن تجهيز مكاتب الاقتراع سيكون بداية من أمس الأربعاء، عبر العديد من المؤسسات التربوية لاستقبال الناخبين بداية من الساعة الثامنة صباحا من يوم السبت.

وأشارت المعلومات إلى أن التلاميذ سيعودون على الأرجح يوم الأحد أو الإثنين، وهذا بعد إعادة ترتيب المؤسسات التربوية على ما كانت عليه.

وأكدت المعلومات التي تحوز «النهار» عليها، بأن وزارة الداخلية وجهت تعليمات إلى جميع الدوائر المنتدبة ومديريات التربية، جاء فيها أنه في إطار الانتخابات المحلية التي من المرتقب أن تجرى في 27 من الشهر الجاري، فقد تقرر تفريغ المؤسسات التربوية، الأمر الذي سيترتب عنه استضافة التلاميذ من عطلة لمدة 5 أيام كاملة، أي بداية من مساء الأربعاء



من خلال التغيير الكلي لقوائم المؤطرين واستبدالهم بمؤطرين ثبت تورطهم في عمليات تزوير في استحقاقات انتخابية سابقة، والتعامل برفعة واستعلاء مع القوائم الحرة، وكذا الغموض الكامل الذي يشوب العملية الانتخابية». أما «حركة مجتمع السلم»، فورد في بيانها رفضها خوض غمار الانتخابات على مستوى بلدية «الرياح» في ظل وجود التأطير الذي اختلف عن التأطير الذي أدار الانتخابات التشريعية السابقة، وبناءً عليه، فإن القائمة الحرّة «أمل الرياح» وقائمة «حركة مجتمع السلم» لبلدية «الرياح»، أعلنتا في بيانهما عن الانسحاب من غمار المحليات القادمة.

إسماعيل س.

أعلنت القائمة الحرّة «أمل»، والمكتب التنفيذي لـ «حركة مجتمع السلم» لبلدية «الرياح» في وادي سوف، في بيانين لهما، عن الانسحاب من الانتخابات المحلية المقررة يوم 27 نوفمبر الجاري.

وحسب نص البيان الذي تحوز «النهار» على نسخة منه، فإنه وبالرغم من الضمانات المقدمة من طرف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، «إلا أننا صدمنا من عدم التطبيق الفعلي على أرض الواقع لهذه الضمانات من طرف السلطة المستقلة الولائية، وخصوصا في تعاملها مع بلدية الرياح»، وأوضح نص البيان، أن ذلك «يعود إلى الدوس الواضح والصريح على نص الدستور وتعليمات رئيس الجمهورية، وذلك

مندوب السلطة المستقلة للانتخابات بيسكرة

أعداد كبيرة للجامعيين والشباب في قوائم الترشح

على خبرات مهنية. وسجل تراجع في نسبة مشاركة العنصر النسوي بنفس المجالس، 186 مترشحة، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالاستحقاقات الماضية، بينما سجل 155 مترشح أقل من 40 سنة للمجلس الشعبي الولائي ضمن 07 قوائم حزبية مسجلة تفوقا طفيفا على بقية الفئات العمرية، بينما سجل الحضور النسوي أقل من ربع المترشحين بـ61 مترشحة. ولأول مرة يفوق عدد الجامعيين المترشحين للمجلس الولائي المستويات التعليمية الأخرى بـ195 مترشح جامعي، مقابل 99 مترشحا من المستويات التعليمية الدنيا. وعن الحملة الانتخابية التي دخلت مرحلة الحسم، لوحظ تواجد الأحزاب التقليدية بقوة من خلال التجمعات الكبرى التي نظمت أو اللقاءات الجوارية التي مست مختلف الأحياء والبلديات وقرى الولاية، مع استخدام مفرط لوسائل التواصل الاجتماعي. كما عبر عدد من المواطنين عن تذمرهم من التشويه الواسع للمحيط، من خلال التعليق العشوائي للافتات والصور والتي قامت به أحزاب محدودة، بينما غابت لافتات بقية الأحزاب عن المشهد.

بسكرة: عمر بن سعيد

كشف المندوب الولائي للسلطة المستقلة للانتخابات بيسكرة عن استكمال معظم التحضيرات المادية اللوجستية المتعلقة بالتحضير الجيد للانتخابات المحلية عبر 27 بلدية بالولاية وذلك بتنسيق محكم مع الهيئات الإدارية ذات العلاقة.

أشار المنسق الولائي في تصريح لـ "الشعب"، عن إرادة السلطة المستقلة في إنجاح هذا العرس الانتخابي، مؤكدا "أن السلطة بمثابة حصن منيع تسقط أمامه مطامع كل الانتهازيين وأصحاب الأعمال المشبوهة، وكل من يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وذلك عبر تطبيق المادة 200 من الأمر 01-01 المتضمن القانون العضوي للانتخابات".

كما كشف عبر دراسة إحصائية لمندوبية السلطة حول فئات المترشحين، أن نسبة المترشحين الشباب الذين تقل أعمارهم عن 40 سنة، بلغت 648 مترشح بالمجالس البلدية ضمن 92 قائمة، منها قائمة حرة واحدة، وارتفاع المستوى التعليمي الذي بلغ 637 مترشح بمستوى جامعي أغلبهم يشتغلون في إدارات وهيئات يحوزون

تنتهي مساء اليوم والصمت الانتخابي ينطلق

الحملة الانتخابية.. ساعات الحسم

قادة الأحزاب والمترشحون عرضوا "بضاعتهم" طوال 21 يوما

يسدل الستار مساء اليوم، على الحملة الانتخابية الخاصة بالاستحقاقات المحلية المقررة في 27 نوفمبر القادم، بعد ثلاثة أسابيع من انطلاقها ليدخل بعدها المترشحون في الصمت الذي يسبق يوم الاقتراع.

م. ي



بعد واحد وعشرين يوما من المنافسة الانتخابية التي حاول المترشحون من خلالها استمالة الناخبين المقدر عددهم بـ 23.717.479 ناخب تنتهي اليوم، الحملة الانتخابية وفقا لما ينص عليه قانون النظام الانتخابي الذي يشير في مادته 73 على أنها "تكون مفتوحة قبل 23 يوما من تاريخ الاقتراع وتنتهي قبل 3 أيام من تاريخ إجرائه". ويانتهى هذه الفترة القانونية ببدء الصمت الانتخابي الذي سيواصل إلى غاية يوم الحسم، حيث "لا يمكن أيا كان مهما كانت الوسيلة وبأي شكل كان أن يقوم بالحملة خارج الفترة المنصوص عليها".

وقد سارت هذه الحملة وفق ضوابط قانونية، من بينها منع كل مترشح أو شخص يشارك في الحملة الانتخابية من كل خطاب كراهية وكل شكل من أشكال التمييز، مع ضمان استفادة كافة المترشحين من حيز زمني منصف في وسائل الإعلام السمعية - البصرية المرخص لها بالممارسة، الأمر الذي تسهر عليه السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

كما شدد قانون الانتخابات أيضا على أنه "يمنع نشر وبث سير الآراء واستطلاع نوايا الناخبين قبل 72 ساعة من تاريخ الاقتراع على التراب الوطني و5 أيام بالنسبة للجالية الوطنية المقيمة بالخارج".

من جهة أخرى، يخضع تمويل الحملة الانتخابية هو الآخر، إلى المراقبة، وهي المهمة التي أوكلت للجنة تنشأ لدى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

كما جرت هذه الحملة في ظل بروتوكول صحي وقائي يستمر إلى غاية آخر يوم من العملية الانتخابية، لمنع تفشي فيروس كورونا". وشكلت هذه المسألة الصحية، "أولوية" بالنسبة للسلطة الوطنية المستقلة، حيث أكد رئيسها محمد شرفي أنه تم فرض "شروط صارمة" لتنظيم هذه الانتخابات، بهدف "تدارك الأخطاء المسجلة خلال المواعيد الانتخابية السابقة".

وفي تقييم أولي كان شرفي، قد أعرب عن "ارتياحه" إزاء التحضيرات الجارية للحملة الانتخابية وانتخابات 27 نوفمبر، متوقفا عند

التسويق بين هيئته والمجتمع المدني ومؤسسات الدولة ما "ينبئ بنجاح الانتخابات المقبلة" حسب توقعاته. ومما تم تسجيله في مستهل هذه الحملة الانتخابية إرجاء بعض التشكيلات السياسية لانطلاقتها، والتي فسرت هذا القرار بـ "تأخر السلطة في منح الاعتمادات لقوائم مترشحيها". غير أن السلطة الوطنية المستقلة، فندت ذلك على لسان رئيسها الذي شدد على أن هيئته "تحتزم القانون وتطبقه بصفته مؤسسة دستورية، والتنسيقيات التابعة لها لا يمكنها أن تعمل خارج القانون".

ولفت شرفي، إلى أن "بعض القوائم رفضت تعيين مستخلفين للأسماء التي تم رفض ملفات ترشحها"، موضعا في السياق ذاته أن "بعض القوائم سجلت تقديم طعن شخص واحد تم رفض ملفه" وأن مجلس الدولة "فصل في الأمر ويحق (للمعني) استرجاع مكانه وهو ما جرى فعلا"، كما حرص أيضا على التأكيد بأن النهج المتبع حاليا يعد بمثابة "قطيعة" مع ممارسات المرحلة السابقة.

موعد لمواصلة البناء المؤسسي

وللتذكير تمثل انتخابات 27 نوفمبر حلقة أخرى في سلسلة الإصلاحات المؤسسية الشاملة النابعة من التزامات رئيس

الجمهورية عبد المجيد تبون، الذي أكد أن هذا الموعد الانتخابي يأتي "استكمالاً لصرح بناء مؤسسات الدولة على أسس صحيحة بعيدة عن الشبهات والشواذب". كما اعتبر هذه الاستحقاقات "تأكيداً لإرادتنا القوية الثابتة على حماية حرية الاختيار السيد للمواطنين ومحاربة كل أشكال سطوة المال وتسلسل النفوذ للتأثير في نزاهة ومصداقية العملية الانتخابية"، مثلما قال. وكانت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أفادت في وقت سابق بأنه تحسبا لذات الحدث، تم سحب "1.158 ملف ترشح للمجالس الشعبية الولائية منها 877 ملف لفائدة 48 حزبا معتمدا و281 ملف لفائدة قوائم مستقلة"، في حين تم إحصاء 22.325 ملف ترشح للمجالس الشعبية البلدية. وينتخب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية لهده مدتها 5 سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة وتصويت تفضيلي دون مزج.

عطلة لتلاميذ المدارس التي تجرى فيها الانتخابات

ابتداء من مساء الأربعاء إلى غاية صبيحة الأحد

الابتدائيات للتنسيق مع الأمناء العاميين للبلديات من أجل تدارك النقائص. هذا ومن المقرر أن تنطلق امتحانات الفصل الأول للموسم الدراسي الجاري ابتداء من 30 نوفمبر الجاري، أي ابتداء من الأسبوع المقبل، حيث أمرت الوصاية بضرورة إجرائها بشكل موحد.

ك. ل

تحت تصرف رئيس المركز وكذا ضمان استمرار عمل موظفي الحراسة خلال كل هذه الفترة حفاظا على المؤسسة. كما أمرت مديريات التربية بضرورة التحضير الجيد للمؤسسة من حيث نظافة المرافق والتدفئة وتوفير الإنارة الكهربائية في الحجرات المستعملة كمكاتب انتخابية وكذا الأروقة والأفنية. فيما طالبت مديري

المقبل ومفتشي إدارة الابتدائيات، إلى وضع المؤسسات تحت تصرف ممثل سلطة الانتخابات من أمسية الأربعاء 24 نوفمبر إلى غاية الأحد 28 نوفمبر. وأكد مديرو التربية على ضرورة وضع مكتب مدير المؤسسة تحت تصرف رئيس المركز وعند التعذر تخصص قاعة ذات باب مزود بقفل وموصول بالخط الهاتفي، مع وضع حاسوب

مديري المؤسسات التربوية المعينة كمراكز انتخابية لمحليات 27 نوفمبر، بوضع المؤسسات المعنية تحت تصرف ممثلي السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بداية من مساء الأربعاء المقبل. ودعت مديريات التربية، في مراسلات تم توجيهها لمديري المؤسسات التربوية المعينة كمراكز انتخابية لمحليات السبت

سيذهب التلاميذ في عطلة ابتداء من أمسية الأربعاء المقبل 24 نوفمبر إلى غاية الأحد 28 نوفمبر، بسبب الانتخابات المحلية التي ستنظم السبت المقبل، على اعتبار أنه سيتم تفريغ المؤسسات التربوية التي ستحتضن عملية التصويت لتجهيزها وتحضيرها. وأمر في هذا الشأن مديرو التربية عبر مختلف الولايات،

ÉLECTIONS LOCALES DU 27 NOVEMBRE

LA CAMPAGNE PREND FIN AUJOURD'HUI À MINUIT

PLACE AU SILENCE ÉLECTORAL

La campagne électorale pour les élections des Assemblée populaires communales et de wilaya, prévues le 27 novembre, prend fin aujourd'hui à minuit, soit 3 jours avant la date du scrutin, une période au cours de laquelle les candidats doivent s'abstenir de faire campagne, conformément à la loi organique relative au régime électoral.

L'article 74 de cette loi stipule, en effet, que «nul ne peut, par quelque moyen et sous quelque forme que ce soit, faire campagne, en dehors de la période prévue à l'article 73 ci-dessus» qui dispose que la campagne est «déclarée ouverte vingt-trois jours avant la date du scrutin et s'achève trois jours avant la date du scrutin». Refonte du code des collectivités locales pour conférer davantage de prérogatives aux élus, libérer ces élus de toutes les contraintes, ériger la commune en locomotive du développement local, en promouvant l'investissement et en créant de l'emploi, préserver et consolider la stabilité du pays, ont constitué les thèmes clefs abordés par les candidats affiliés à des partis politiques ou se présentant comme indépendants.

Dans une première évaluation, le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi, a estimé que la campagne électorale s'est déroulée de manière «positive», les règles de bonne conduite ayant été respectées.

La loi organique relative au régime électoral énonce que «tout candidat ou personne qui participe à une campagne électorale doit s'abstenir de tenir tout discours haineux et toute forme de discrimination».

M. Charfi a fait état de quelques «dépassements mineurs», en relation avec le non-respect du protocole sanitaire pour faire face à l'épidémie du Coronavirus (Covid-19). Le corps électoral s'est élevé, au terme de la révision exceptionnelle des listes électorales, à 23.717.479 électeurs et électrices, selon les données communiquées par l'ANIE, instance



M. Charfi a estimé que la campagne électorale s'est déroulée de manière «positive».

qui supervise tout le processus électoral.

Quelque 800.000 encadreurs seront mobilisés pour le bon déroulement du scrutin dans 61.696 bureaux et 13.326 centres de vote. Un total de 1.158 dossiers de candidature aux Assemblées populaires de wilaya (APW) a été retiré, dont 877 dossiers retirés par 48 partis politiques agréés et 281 par des listes indépendantes. Un total de 22.325 dossiers de candidature aux Assemblées populaires communales (APC) a été également retiré, selon la même source.

Un protocole sanitaire en prévision des élections locales a été signé par l'ANIE et le ministère de la Santé, en vue de prévenir la propagation du Covid-19. Les deux parties ont

souligné leur attachement à l'application stricte des mesures préventives pour le déroulement du scrutin «en toute sécurité», relevant que tous les moyens nécessaires ont été mobilisés pour la réussite de ce rendez-vous. D'autre part, un budget de 8,67 milliards de dinars a été alloué pour les dépenses liées à la préparation et à l'organisation des élections locales. M. Charfi a estimé que «toutes les conditions» de réussite des élections locales du 27 novembre «sont réunies», tout en relevant que cette réussite était «étroitement liée au degré d'éveil démocratique chez le citoyen». Les élections locales s'inscrivent dans le cadre du parachèvement du processus d'édification institutionnelle mis en œuvre par le président de la République, Abdelmadjid Tebboune. Elles ont été précédées du référendum sur la révision de la Constitution du 1^{er} novembre 2020 et des élections législatives du 12 juin 2021.

En présidant la cérémonie d'installation des membres du Conseil national économique, social et environnemental (CNESE), le 28 septembre dernier, le président de la République avait qualifié les élections locales d'«étape cruciale du processus de redressement dont découleront des assemblées représentatives à même de prendre en charge les préoccupations et les aspirations des citoyens». Le Premier ministre, ministre des Finances, Aïmene Benabderrahmane, avait annoncé, lors de la présentation du Plan d'action de son gouvernement, l'installation, en octobre, d'ateliers de réforme dédiés à la révision des codes communal et de wilaya, en vue de «répondre aux exigences du développement local».

À 24H DE LA FIN DE CAMPAGNE ÉLECTORALE

Dure épreuve de terrain pour les candidats

■ AU FIL des jours, la campagne a gagné en intensité et en créativité, malgré des débuts quelque peu timides et incertains.

■ MOHAMED OUANEZAR

C'est aujourd'hui que s'achèvera la campagne électorale au titre des élections locales et de wilaya du 27 novembre 2021. Le silence électoral prendra alors acte, afin de donner l'occasion aux électeurs de réfléchir et de prendre le temps de faire leurs choix respectifs.

Quel bilan fera-t-on de ces trois semaines de la vie d'une campagne électorale, qui s'est tenue dans des conditions inédites ? Aux yeux des candidats et de leurs partis et tutelles politiques, tout n'aura pas été parfait au cours de cette campagne électorale.

Changement notable et saillant, l'administration n'est plus dans les plates-bandes des candidats et des formations politiques, comme par le passé, à chaque rendez-vous électoral. Ainsi, nombre de griefs auront été retenus ou soulevés par les partis politiques, battant en brèche les affirmations de l'Autorité nationale des élections (Anie).

Tirs croisés ordonnés à l'encontre de celle qui est à l'origine de moult difficultés et problèmes qui ont donné lieu à l'éviction « des meilleurs candidats ». Il faut le souligner, les



Les partis et les candidats ont peiné pour convaincre

complaintes et les critiques à l'égard de la manière de faire de l'instance de Charfi, n'ont pas tari.

En effet, l'opération d'étude et de sélection des dossiers de candidatures, a été derrière un tollé de protestations et de contestations de la part des partis politiques, en lice au cours de ces joutes électorales. En ligne de mire, les personnels encadrant de l'Anie au plan local, qui avait à charge le tri et l'étude des dossiers, ainsi que la validation des formulaires de signatures de candidatures. Ils

sont unanimes à dénoncer des abus et des dépassements, qui se sont soldés par des « exclusions arbitraires et illégales » à l'encontre de milliers de candidats, affirme-t-on du côté des formations politiques en lice.

Vrai ou faux ? En tout cas, le consensus aura été large entre les formations qui ont, vivement, critiqué les pratiques et les procédés des personnels de l'Anie, notamment les délégués communaux et de wilayas, à charge de la supervision de l'opération électorale. Nous sommes loin de ces schémas

d'antan où les dépassements, émanant de candidats et de partis en lice, étaient légion lors de la campagne électorale. Mais au-delà de ces « détails et formalités », la campagne électorale pour le compte des élections locales et de wilaya a été remarquablement menée par les candidats en lice et leurs formations respectives.

Ainsi, malgré les plaintes et les critiques acerbes quant au déroulement de l'opération de confection des listes, aucun parti politique ou candidat n'a jeté l'éponge pour

autant. Bien au contraire, au fil des jours la campagne a gagné en intensité et en créativité, malgré des débuts quelque peu timides et incertains, faut-il le signaler.

De meetings en rencontres, en passant par les sorties de proximité et les bains de foule, les chefs de partis et même les candidats semblaient s'être débarrassés de leurs appréhensions et leurs inquiétudes. Est-ce à dire que le scepticisme citoyen a disparu pour autant ? C'est à prendre avec des pincettes, en tout cas. Aussi, l'élément novateur est, sans nul doute, l'incitation des jeunes et des diplômés à aller à l'assaut des Assemblées communales et de wilaya.

C'est désormais chose faite, puisque les listes sont constituées majoritairement de jeunes de quartiers issus des universités et Ecoles nationales du pays. Cela, contrairement à la gent féminine, qui ne semble pas intéressée par ces Assemblées APC/APW.

Plus que quatre jours nous séparent de la date fatidique du 27 novembre 2021, symbole de l'ultime édifice du processus de parachèvement institutionnel. Gageons qu'elle sera différente, à plus d'un titre. **M.O.**

Elections locales

La campagne prend fin aujourd'hui

La campagne électorale pour les élections des Assemblée populaires communales et de wilaya, prévues le 27 novembre, prend fin mardi à minuit, soit 3 jours avant la date du scrutin, une période au cours de laquelle les candidats doivent s'abstenir de faire campagne, conformément à la Loi organique relative au régime électoral. L'article 74 de cette loi stipule, en effet, que «nul ne peut, par quelque moyen et sous quelque forme que ce soit, faire campagne, en dehors de la période prévue à l'article 73 ci-dessus» qui dispose que la campagne est «déclarée ouverte vingt-trois (23) jours avant la date du scrutin et s'achève trois (3) jours avant la date du scrutin». Refonte du code des collectivités locales pour conférer davantage de prérogatives aux élus, libérer ces élus de toutes les contraintes, ériger la commune en locomotive du développement local, en promouvant l'investissement et en créant de l'emploi, préserver et consolider la stabilité du pays, ont constitué les thèmes clefs abordés par les candidats affiliés à des partis politiques ou se présentant comme indépendants. Dans une première évaluation, le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi, a estimé que la campagne électorale s'est déroulée de manière «positive», les règles de bonne conduite ayant été respectées.

La loi organique relative au régime électoral énonce que «tout candidat ou personne qui participe à une campagne électorale doit s'abstenir de tenir tout discours haineux et toute forme de discrimination». M. Charfi a fait état de quelques «dépassements mineurs», en relation avec le non-respect du protocole sanitaire pour faire face à l'épidémie du Coronavirus (Covid-19). Le corps électoral

s'est élevé, au terme de la révision exceptionnelle des listes électorales, à 23.717.479 électeurs et électrices, selon les données communiquées par l'ANIE, instance qui supervise tout le processus électoral. Quelque 800.000 encadreurs seront mobilisés pour le bon déroulement du scrutin dans 61.696 bureaux et 13.326 centres de vote. Un total de 1.158 dossiers de candidature aux Assemblées populaires de wilaya (APW) a été retiré, dont 877 dossiers retirés par 48 partis politiques agréés et 281 par des listes indépendantes. Un total de 22.325 dossiers de candidature aux Assemblées populaires communales (APC) a été également retiré, selon la même source. Un protocole sanitaire en prévision des élections locales a été signé par l'ANIE et le ministère de la Santé, en vue de prévenir la propagation du Covid-19. Les deux parties ont souligné leur attachement à l'application stricte des mesures préventives pour le déroulement du scrutin «en toute sécurité», relevant que tous les moyens nécessaires ont été mobilisés pour la réussite de ce rendez-vous. D'autre part, un budget de 8,67 milliards de dinars a été alloué pour les dépenses liées à la préparation et à l'organisation des élections locales. M. Charfi a estimé que «toutes les conditions» de réussite des élections locales du 27 novembre «sont réunies», tout en relevant que cette réussite était «étroitement liée au degré d'éveil démocratique chez le citoyen».

Les élections locales s'inscrivent dans le cadre du parachèvement du processus d'édification institutionnelle mis en œuvre par le président de la République, M. Abdelmadjid Tebboune. Elles ont été précédées du référendum sur la révision de la Constitution du 1er novembre 2020 et des élections législatives du 12 juin 2021.

La campagne électorale tire à sa fin

La campagne électorale APC/APW du 27 novembre 2021, tire à sa fin. Seulement trois personnalités ont tenu des meetings au niveau des grands centres de la wilaya, Aïn-Séfra, Mécheria et Naâma.

Il s'agit en l'occurrence du président du parti Front El Moustakbal Abdelaziz Belaïd qui a tenu un meeting à Naâma ; le président du MSP (Mouvance islamique) Abderrezak Makri, qui a tenu également un meeting à Aïn-Séfra et la présidente du parti TAJ (Tajamoue-Amel-Jazaïr), M^{me} F.-Zohra Zerouati qui a clôturé le bal de la campagne électorale des élections locales par la tenue de deux meetings (dimanche 21 à Mécheria et lundi à Aïn-Séfra). L'ex-ministre de l'Environnement, M^{me} Zerouati, a plaidé pour les réformes engagées par le président de la République et qui devront être concrétisées dans le terrain en accordant plus de prérogatives aux

nouveaux P/APC, afin de leur permettre d'assumer convenablement la gestion des affaires de la collectivité locale ; une lourde mission pour les activités et le développement local qui ne peut être concrétisée que grâce au concours des citoyens, dira-t-elle.

Appelant en effet, les citoyens de la wilaya à aller voter en masse le jour «J». De son côté, Abderrezak Makri (MSP), a depuis la salle Mzi de Aïn-Séfra, consacré son discours à la lutte contre les fléaux sociaux (corruption et autres maux), appelant de ce fait, les citoyens de cette ville à aller voter en masse pour les candidats compétents choisis par son parti pour le contrôle et la gestion des affaires de la commune.

Quant à Abdelaziz Belaïd, il a estimé que le développement économique passe d'abord par la base (APC), à condition que les P/APC aient les prérogatives pour faire de leur collectivité locale, «une institution politique, économique et sociale, mais aussi, dans l'animation de la vie sociale, cul-

turelle et sportive sur son territoire». Notons, enfin, que tous les responsables des partis politiques ont appelé à la réussite de ces élections qui constituent une opportunité, voire le renforcement et la stabilité non seulement au niveau de la commune, mais du pays entier, dans le cadre de la légitimité, de l'égalité et de la justice et des droits des citoyens.

La campagne électorale APC/APW du 27 novembre prochain, donc, tire à sa fin, pour certains candidats au niveau des communes de la wilaya, ils se sont contentés à travers la multiplication d'ouverture des permanences, des rencontres de proximité au thé à la menthe, voire même autour du couscous, regroupement des tribus (dans une wilaya où le tribalisme bat son plein), assistance curieuse dans les mariages et les décès, aucune occasion n'a été ratée par certains candidats, là où il y aurait l'odeur «d'une voix à décrocher».

B. H.